■ بعد ان جعلت الصين واليابان والنمور الآسيوية دولا عظمى

الصناعات الصغيرة في مصر.. على كف عفريت!

رغم تبنى مصر للمشروعات الصغيرة منذ سنوات لتكون قاطرة للتنمية، ماتزال هذه المشروعات تتعثر أمام عقبات كثيرة ومطبات صعبة أهمها توفير التمويل المادى الذى يضمن استمرار ونجاح المشروعات الانتاجية الصغيرة. أمين الصندوق الاجتماعى للتنمية وخبراء الجهاز المصرفى يحددون طبيعة المشاكل التمويلية وأسباب احجام البنوك وتراجعها عن دعم المشروعات الصغيرة.. وفي الوقت نفسه يقدمون حلولا لهذه العراقيل.. فماذا قالوا؟!

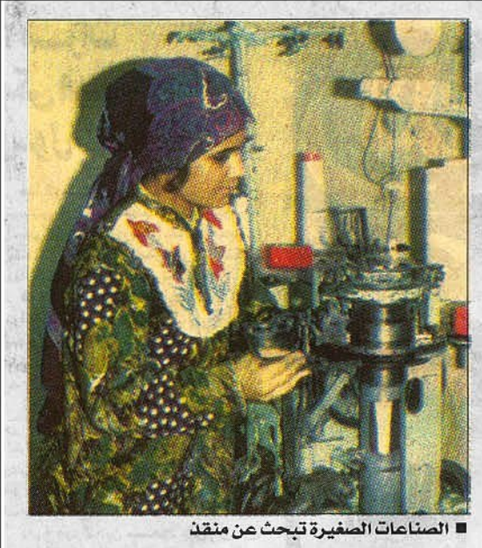

■ الصناعات الصغيرة تبحث عن منقذ

■■ الصناعات الصغيرة وضعت بلادا كثيرة فى المقدمة، اليابان ونمور جنوب شرق آسيا أكبر دليل على ذلك، لكن مشروعات المستقبل واجهت فى مصر ظروفا صعبة وغرقت فى مشاكل صغيرة، ورغم ان توجه الدولة دعم هذه الصناعات لتكون قاطرة للتنمية ظلت تتعثر امام عقبات التمويل واجراءات البنوك ومنح القروض بفوائد مرتفعة بجانب هموم التسويق والجمارك والضرائب..صناعة المليون عامل أصبحت على كف عفريت وتبحث عن منقذ لكن اصحاب المشروعات الصغيرة كتبوا روشتة لأوجاع هذه المشروعات وطالبوا بإنشاء هيئة وطنية تكون مهمتها تيسير الإجراءات وتسويق منتجاتهم وإنشاء كيان مصرفى يتولى تمويل هذه الصناعات بمميزات خاصة..فماذا يقول أصحاب المشروعات الصغيرة وخبراء الصناعة لإنقاذ منتجات المستقبل وحماية مليون عامل من الضياع؟!■■

تحقيق:
أماني صادق
داليا جمال
محمد عبدالوهاب
انجي توكل

اصحاب المشروعات الصغيرة: إنشاء هيئة حكومية لتيسير الإجراءات وتمويل المشروعات ضرورة وطنية

اتحاد الصناعات: كيان اقتصادى مستقل لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة بقروض ميسرة

■ د. على الصعيدى ■ د. سليم التلاتلى ■ ذ. نادر رياض

■■ وزير الصناعة:

برنامج قومى شامل بتكلفة ١٣ مليار دولار لتطوير الصناعات الصغيرة

فى البداية يقول محمود الحسينى صاحب مشروع صغير: من اهم المشاكل التى تواجهه هو وزملاؤه من أصحاب الورش والمشروعات الصغيرة مسألة توفير التمويل اللازم خاصة انهم تمردوا على الوظائف الحكومية.

وفضلوا العمل بالقطاع الخاص لكنهم لا يمتلكون التمويل.. ويقول نضطر إلى الاقتراض من البنوك.. لكن سعر الفائدة مرتفع ونعجز عن السداد خاصة بعد الركود الذى اصاب الأسواق ويطالب بضرورة منح الشباب من اصحاب المشروعات الصغيرة مميزات تفضيلية فى الحصول على القروض بفائدة اقل حتى لا يتوقف نشاطهم خاصة مع تحرير سعر الصرف..أما «ناجى عطية» فيقول: بعد حصولى على بكالوريوس التجارة افتتحت مشروعا صغيرا لتصنيع «الصامولة» برأس مال ٢٥٠ الف جنيه استطعت توفيرها وبدأت العمل.. لكن فجأة أصبح المشروع مهدد بالتوقف وذلك نتيجة لكساد الأسواق وصعوبة التسويق.

وطالب الحكومة بإنشاء هيئة تكون مهمتها مساعدة المشروعات الصغيرة في تسويق انتاجها حتى لا يتراكم الانتاج فى المخازن وتتوقف المشروعات الصغيرة.

ويتفق معه فى الرأى سعد رشاد صاحب مصنع صغير للمكرونة ويطالب بان تتم المساواة بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة فى الاعفاءات الضريبية والجمركية.. بل يجب ان تحصل المشروعات الصغيرة على سنوات أكثر فى الاعفاءات الضريبية لمساندتها وحتى تتوسع ويزداد نشاطها.

ويقول «عادل صدقى» انه واجه صعوبات ومشاكل كثيرة فى استخدام تراخيص البناء قبل بدء المشروع مما أهدر وقتا كبيرا دون اسباب منطقية مؤكدا على ضرورة وجود جهة واحدة تكون مهمتها انهاء إجراءات الترخيص باقامة مشروعات صغيرة حتى لا يتوه المستثمر الصغير بين الهيئات والمصالح الحكومية.

عقبات صغيرة

اما على جمال الدين رئيس جمعية الصناعات الصغيرة بمدينة ٦ اكتوبر فيرى ان هناك مجموعة من العقبات تعوق انطلاق الصناعات الصغيرة وتحقيق العائد المرجو منها ولذلك يتعثر معظم هذه المشروعات وتوقفها فى كثير من الاحيان وتسريح العاملين فيها، لانها كيانات صغيرة محدودة النشاط والموارد لكنها تواجه مشاكل وعقبات كثيرة تفوق قدراتها منها التمويل حيث تعقيدات الاقتراض من البنوك اضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة على تلك القروض والتى تعجز المشروعات الصغيرة عن سدادها خاصة بعد تحرير سعر الصرف. ويضيف ان مشكلة التمويل ليست المشكلة الوحيدة فهناك مشاكل أخرى كثيرة تواجه مشاكل وعقبات الصغيرة الحلول قائلا:

بانها تتطلب خطوات جريئة وسريعة تبدأ بانشاء كيان مصرفى خاص تكون مهمته تمويل الصناعات الصغيرة بفائدة ميسرة وذلك من خلال المنح والمساعدات الدولية مع قيام الدولة بتسويق منتجات هذه المشروعات من خلال اقامة المعارض داخل مصر والمشاركة فى المعارض الدولية.

وأشار إلى ضرورة منح تلك المشروعات تسهيلات واعفاءات ضريبية كما يحدث مع المشروعات الكبرى فليس من المعقول ان يحصل مستثمر على اعفاء ضريبى ١٠ سنوات فى الوقت الذى يحصل فيه صغار المستثمرين على خمس سنوات فقط مع تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من مستلزمات الانتاج أو الغائها لدعم تلك الصناعات. وطالب بضرورة الربط بين الصناعات الصغيرة وجهات البحث العلمى ووضع الصناعات الصغيرة ضمن برنامج تحديث الصناعة القومية مع الاهتمام بتسهيل وإزالة القيود امام صادرات ذلك القطاع الحيوى.

كما ان هذه الصناعات توفر قدرا من الطلب للتكنولوجيا المحلية مما يفتح سوقا امام التكنولوجيات الرخيصة والبحوث والتطوير لشباب الباحثين وإعادة التصدير.

ويضيف د. نادر رياض بان الصناعات الصغيرة تعمل على التنمية البشرية من خلال توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد انتاجى وانعكاس ذلك ايجابيا على مشكلة البطالة ورفع قدرة العمالة غير المدربة والنصف ماهرة وترسيخ المفاهيم الصناعية باضافة مفاهيم جديدة لقيمة العمل والانضباط والجودة وتحسين الانتاجية وتشجيع الابتكار كما انها تخلق فرصا للاسر لتصبح منتجة.

الأسواق والمنتجات الواعدة

ويوضح د. سليم التلاتلى مدير مركز تحديث الصناعة بان برنامج التحديث يعمل مع شركات القطاع الخاص الصناعى خاصة الصغيرة والمتوسطة بهدف رفع كفاءتها التنافسية اتجاها نحو التصدير على المدى البعيد. وذلك من خلال تحديد الأسواق والمنتجات الواعدة ورفع الكفاءة الانتاجية وربطها بشكل مباشر بمتطلبات الاسواق. وتحسين عمليات اختيار المكونات وابتكار مواد ترويجية تساعد المنتجين للنفاذ إلى الأسواق. والمساعدة فى مشاركتهم فى المعارض التجارية المتخصصة من خلال خطة تسويقية للأسواق المستهدفة فى أوروبا ودول حوض البحر المتوسط. ووضع خطة عمل لإزالة أى معوقات تعوق العملية الانتاجية وتقديم التدريبات المهنية للورش والمصانع الصغيرة عن طريق العمل فى المنشآت الكبيرة لرفع وتعظيم الكفاءة الانتاجية من خلال التعرف على أساليب الانتاج المتطورة والماكينات الحديثة والاحتكاك الدولى بالشركات العالمية المنافسة.

ويضيف د. سليم التلاتلى ان البرنامج وضع خطة للبدء بالصناعات التى لمصر فيها ميزة نسبية ووقع الاختيار على صناعة الاثاث خاصة ان صناعة الاثاث فى مصر واحدة من الصناعات الرئيسية الواعدة ويتميز هذا القطاع بالميل الشديد إلى نمط المنشآت المتناهية فى الصغر ولمصر تاريخ طويل فى صناعة الاثاث يمتد إلى آلاف السنين وحيث ان ٤٪ من اجمالى الانتاج المحلى داخل محافظة دمياط حيث يوجد بها اكثر من ٣٥ الف ورشة فقد وقع الاختيار عليها لتطبيق أولى خطوات برنامج التحديث وذلك بوضع برنامج نموذجى لـ٥٥ منشأة منها ١٥ منشأة كبيرة ومتوسطة و٤٠ ورشة حرفية لتطويرها وخلق تجمع صناعى متكامل يضم جميع مراحل سلسلة الانتاج.

كما تم الاتفاق مع منظمة «اليونيدو» منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتنفيذ برنامج متكامل يغطى ١٠٠ منشأة صناعية ببرج العرب من المنشآت المتوسطة والصغيرة ومساعدتهم فى الحصول على شهادات الايزو وشهادات منظمة الأغذية ومعاونتهم فى التواجد بالأسواق العالمية. وتدريبهم على استخدام المعلومات والتكنولوجيا لاستخدامها فى المستقبل وذلك بتكلفة ٥,٨ مليون يورو.

وهناك مجموعات اخرى من الصناعات الصغيرة والمتوسطة تندرج فى البرنامج وسيتم تطويرها وفقا للخطة التى يتم تنفيذها للتحديث فى قطاعات مختلفة تشمل الأغذية والجلود والملابس الجاهزة ليكون مجموع المنشآت التى تناولها التطوير فى نهاية الخطة أكثر من ٢٥ الف منشأة.

الصناعات الصغيرة والتنمية

ويؤكد المهندس إمام عبدالمنعم نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع بان وزارة الصناعة تولى أهمية خاصة للصناعات الصغيرة لما تلعبه من دور رئيسى نشط وحيوى لا يقتصر على عملية التنمية الصناعية فقط ولكن يتسع تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فقد خصصت لها الهيئة إدارة عامة تتحمل مسئولية تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة..ويوضح ان إدارة المشروعات الصغيرة بالهيئة توفر الدراسات والبيانات الارشادية لمستثمرى الصناعات الصغيرة لمساعدته فى تحديد أنسب مجالات الاستثمار وفقا لامكانياته.

ويضيف المهندس إمام عبدالمنعم بان وزارة الصناعة تقوم بإنشاء مجمعات للصناعات الصغيرة وتوفرها للمستثمرين الصغار بتسهيلات كبيرة حيث تخصص ٩٠٪ منها بنظام الايجار و١٠٪ فقط بنظام التمليك على فترات طويلة وقد تم توطين اكثر من ١٣٣٦ مشروعا صناعيا صغيرا فى مختلف الأنشطة وهناك وحدات اخرى حوالى ١٢٥٠ وحدة جار تجهيزها وطرحها أمام المستثمرين اما للتأجير أو التمليك.

العصا السحرية

ولأهمية الصناعات الصغيرة فى التنمية يقول د. على الصعيدى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية ان الصناعات الصغيرة تعتبر احد أهم العناصر الاستراتيجية فى عمليات التنمية والتطور الاقتصادى فى معظم دول العالم الصناعية والنامية على السواء وتمثل العصا السحرية للمساعدة فى علاج مشكلة البطالة مشيرا إلى ان الوزارة تتبنى استراتيجية متكاملة عن تنمية المشروعات الصغيرة ونشرها باعتبارها احدى الركائز الاساسية للتنمية وزيادة موارد الاسرة واحدى قنوات اتاحة فرص العمل للشباب.

ويضيف وزير الصناعة ان وزارة الصناعة بصدد تنفيذ برنامج يستهدف تنمية مشروعات الصناعات الصغيرة واعداد مشروع نمطى لكل صناعة صغيرة يكون قابل للتكرار مع تحديد أهم الملامح الرئيسية التى تتضمن اسم المشروع والطاقة الانتاجية السنوية وتوصيف الآلات والمعدات اللازمة والخامات الرئيسية ومواصفاتها ومصدرها والعمالة ومساحة الأرض والتكاليف الاستثمارية للمشروع.

ويشير د. على الصعيدى على حرص وزارة الصناعة على اعطاء دفعة قوية لهذه الصناعات وتيسير اقامة المشروعات التى تدخل فى نطاقها وذلك من خلال اعداد منظومة متكاملة تستهدف تنظيم قاعدة معلومات لهذه الصناعات وفقا للسياسات التى تكفل تقديم جميع الخدمات الأساسية لمنشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة البيئة المناسبة وتحقيق الانتشار الصناعى المتوازن على مستوى كل المحافظات ومعاونة المستثمرين فى تحديد واختيار انسب مجالات الاستثمار بالتنسيق مع جميع الوزارات والأجهزة فى مجال تنمية الصناعات الصغيرة باعتبارها أحد الركائز الاساسية فى برنامج تحديث الصناعة ولقدرتها الفائقة على خلق فرص عمل جديدة وتدعيم النمو الاقتصادى.

وتم توقيع بروتوكول تعاون مع كلية الفنون التطبيقية لتنفيذ برامج تدريبية لتطوير الصناعات التقليدية «النسجية والخشبية والارابيسك والمعدنية والنحاسية والخزفية والزجاجية والحلى والمجوهرات».

ويقول د. على الصعيدى بان هناك خطة لتنمية ودعم مشروع التعاقد من الباطن للصناعات المغذية والمكملة.

واختتم وزير الصناعة كلامه بان الدولة قد وضعت برنامجا قوميا شاملا لتحديث الصناعة بكل أشكالها ومجالاتها واحجامها وتخفيف العبء عنها لزيادة انشطتها وتوفير عمل للمواطنين وزيادة كفاءة المنتج المحلى على مواجهة المنافسة الحادة فى الأسواق المحلية أو الخارجية ويتكلف برنامج التطوير ١٣ مليار دولار.

فوائد البنوك والقروض الصعبة تهزم المشروعات الصغيرة بالضربة القاضية!

■ هانى سيف النصر

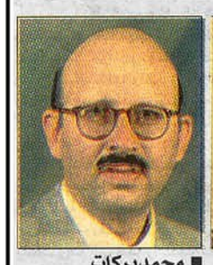

■ محمد بركات

يقول هانى سيف النصر أمين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية، ان الصناعات الصغيرة، هى المحرك الأساسى للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهى الفرصة الحقيقية لايجاد فرص عمل كبيرة كما انها تحتاج لاستثمارات قليلة غير مكلفة، وتميزها باستيعاب جميع مستويات العمالة.

ويرى أمين عام الصندوق الاجتماعى انه رغم اهمية الصناعات الصغيرة وجدواها الاقتصادية العالية، إلا أنها تعانى من مشكلات تمويلية وفنية وتشريعية، لذلك قام الصندوق بحل مشاكل التمويل من خلال توفير القروض اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة من خلال فروع الصندوق الاجتماعى، عن طريق البنوك المتعاقدة معه، وبضمانات يسيرة، وتم تخفيض دورة المستندات اللازمة لبدء المشروع، لتستغرق أسبوعاً واحداً بدلاً من ثلاثة أشهر، كما تمت اضافة صيغ جديدة للتمويل بخلاف القروض، مثال تطبيق نظام التأجير التمويلى للمعدات والآلات اللازمة للمشروعات، حيث يقوم الصندوق بدفع نصف قيمة الاجهزة، وهو ماحقق المرونة اللازمة لسرعة بدء وعمل المشروعات.

ويضيف هانى سيف النصر قائلا: أن اعفاء المشروعات الصغيرة الجديدة الممولة بقروض الصندوق، من الضرائب العامة لمدة ١٠ سنوات للمشروعات الصناعية و٥ سنوات للمشروعات الخدمية ساهم فى دفع هذه المشروعات لتحقيق جدوى اقتصادية عالية، واتاحة فرص كبيرة لدخولها للمنافسة فى السوق المحلية.

■■ أمين عام الصندوق الاجتماعى:

وضعنا أيدينا على أسباب التعثر وقدمنا حلولاً عملية لانقاذ المشروعات الصغيرة

■■ رجال البنوك:

خوف الجهاز المصرفى فى محله، ونظام جديد يضمن الإقراض بشروط ميسرة

وعن التيسيرات التى قدمها الصندوق لابعاد شبح التعثر عن الصناعات الصغيرة يشير أمين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية: أن الصندوق قام بتوفير حزم ائتمانية متوسطة وطويلة الأجل بنظام الفائدة البسيطة التناقصية، وذات سعر فائدة أقل من التسهيلات الائتمانية المتاحة من خلال الموارد الذاتية للبنوك اضافة لتوفير أموال للإقراض من خلال قاعدة من الجهات الوسيطة المتعاقد معها، والتى تضم ١٧ بنكاً بفروعه، بجانب اعداد دورات تدريبية للشباب المستفيدين فى كيفية الاسغلال الأمثل للقروض وتدريبهم على كيفية استخراج المستندات القانونية للمشروع، كما يقوم الصندوق بتوجيه خطابات للجهات الحكومية لتسهيل اجراءات حصول طالبى القروض على المستندات القانونية كما يتم من خلال الصندوق اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمساعدة فى نجاح المشروع الصغير..ولايقتصر دور الصندوق على مساندة الشباب فى اقامة مشروعاتهم الصغيرة فقط، بل يمتد هذا الدور ليشمل العمل على رفع جودة الانتاج من خلال تقديم الخدمات الفنية مجاناً للشباب، من خلال مراكز للدعم الفنى والتكنولوجى تابعة للصندوق الاجتماعى، وكذلك رفع مستوى الأداء العالى من خلال مراكز تنمية الأعمال، ومساعدة الشباب فى تسويق منتجات مشروعاتهم من خلال المعارض الداخلية والخارجية التى يشترك فيها الصندوق..ويؤكد هانى سيف النصر أن الصندوق يقوم حاليا باستحداث آليات جديدة، لزيادة معدلات الاقراض والإسراع بها من خلال انشاء وحدات خدمات للإقراض المتكامل بالمحافظات، تضم جميع الأطراف وتشمل البنك وجمعية التأمين التعاونى والصندوق الاجتماعى، لتوفير كل مايلزم الشباب لبدء مشروع صغير.

نظام تمويلى جديد

يرى محمد بركات رئيس بنك مصر أن خوف البنوك من تمويل المشروعات الصغيرة رغم ايمانها بأهميتها هو السبب الرئيسى فى تعثر مثل هذه المشروعات، لأنها لاتعتمد على حسابات منظمة ولاتمسك دفاتر ولاتستطيع تقديم الضمانات الكافية عندما تتقدم للبنوك بطلب تمويل لذلك كان لابد أن نضع لها نظاماً تمويلياً مستقلاً يتفادى القيود البنكية التقليدية.

ويضيف رئيس بنك مصر: إن أفضل الطرق لتفادى مشاكل المشروعات الصغيرة هى الاستعانة بالجهات ذات الخبرة فى تقييم هذه المشروعات بحيث تساعد البنوك فى تلبية احتياجات تلك المشروعات وأصحابها.

ويعترف محمد بركات بأن الفترة القادمة ستشهد تجاوز البنوك لعقبات تمويل المشروعات الصغيرة خاصة أن الدراسات كشفت عن وجود عدد كبير منها يحتاج لتمويل ضخم، وقد بدأ بالفعل بنك مصر فى تبنى برنامج لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

مسألة وقت

تقول منى ياسين نائب رئيس بنك القاهرة: إن تمويل المشروعات الصغيرة يتطلب عدداً كبيراً من الفروع والإداريين المدربين حتى يمكنهم الوصول إلى القاعدة العريضة من العملاء فى مختلف الأماكن بالإضافة إلى خبرات متخصصة للتعرف على طبيعة الأنشطة التى تلقى قبولاً ونجاحاً فى الأسواق. وتوضح نائب رئيس بنك القاهرة: نظراً لأن المشروعات الصغيرة تحتاج لقروض قليلة ويحصل عليها عدد كبير من العملاء فيكون الإقراض فى النهاية مرتفع التكاليف ولكى يحقق عائداً جيداً فلابد من تطبيقه على مجموعة من العملاء، وذلك يحتاج لمتابعة تكنولوجية، وهذه المواصفات ليست متاحة للبنوك المصرية فى الوقت الحالى، ولذلك فإن قرارها فى إقراض المشروعات الصغيرة يحتاج لبعض الوقت حتى يمكن الاستعداد بشكل مناسب.

أما بسنت فهمى الخبيره المصرفية فتتوقع ان تنتهى مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة خلال سنة واحدة من الآن خاصة بعد الدفع بقيادات جديدة فى الجهاز المصرفى تتميز بالكفاءة والوعى الكامل بضرورة المساهمة فى تمويل المشروعات الصغيرة كما أن مقررات لجنة «بازل» قد ركزت على منح هذه المشروعات قروضاً ميسرة، ومن المنتظر تطبيق هذه المقررات دوليا فى عام ٢٠٠٥.

منظمة التمويل الدولية

ويؤكد طارق علوبة منسق برنامج مؤسسة التمويل بالبنك الدولى أن مشكلة البنوك مع المشروعات الصغيرة ليست قاصرة على مصر وحدها ولكنها تنتشر فى دول العالم الثالث، لان البنوك فى هذه الدول اعتادت على التعامل مع مشروعات ضخمة تحقق أرباحاً كبيرة وتحصل على ضمانات كافية.

ويشير إلى أن البنك الدولى واجه هذه المشكلة فى الدول النامية بانشاء منظمة تنمية المشروعات الصغيرة لدول المتوسط وشمال افريقيا، وهذه المنظمة مهمتها تقديم الدعم الفنى ونقل الوسائل الحديثة فى الاقراض للدول النامية من خلال توفير الخبرات الاستشارية للبنوك والمشاركة فى تدريب وتمويل الدراسات اللازمة لتهيئة البنوك للدخول فى هذا المجال، وقد نجحت المنظمة فى التعاقد مع ثلاثة بنوك مصرية لتهيئتها لاقتحام سوق تمويل المشروعات الصغيرة.

ويعترض مجدى موسى الخبير الاقليمى فى اقراض المشروعات الصغيرة على الآراء التى تردد بأن البنوك تنقصها العمالة والكفاءة لخوض هذا المجال مؤكدا ان البنوك المصرية تمتلك الامكانيات اللازمة لمنح مثل هذه القروض ولاينقصها سوى مجموعة اجهزة كمبيوتر للمتابعة الدقيقة واليومية.

ويرى ان تمويل المشروعات الصغيرة يحمل فى طياته حلولاً لكثير من المشكلات التى تواجه البنوك مثل تحويل العمالة الزائدة إلى عمالة منتجة تتابع المشروعات الصغيرة ميدانياً بالإضافة إلى انها تعتمد على قاعدة عريضة من المقترضين وبذلك تستطيع البنوك ان تتجنب الآثار السلبية للتعثر..ويشير إلى أن الحل فى أن تتبنى البنوك نظم تمويل أثبتت نجاحها فى إقراض المشروعات الصغيرة، وتبدأ فى تمويل المقترض وإذا أثبت جدارة إئتمانية فيمكن التوسع فى دعم مشروعاته ويدلل على ذلك بتجربة عدد من الجمعيات الأهلية والتى بدأت بألف جنيه وتدرجت حتى وصلت إلى ٢٥ الفا.

خبراء الاقتصاد:

هيئة مستقلة تمهد الطريق للمشروعات الصغيرة، توفر الوظائف وتنعش الاقتصاد

■ د. حاتم القرنشاوى

■ د. محمد يوسف

ماذا يقول خبراء الاقتصاد.. وما هى رؤيتهم لكيفية مساندة الصناعات الصغيرة وتقديم الدعم لها؟

يقول د. حاتم القرنشاوى مستشار رئيس الوزراء ان الصناعات الصغيرة هى المستقبل والأمل لزيادة الصادرات ودعم الاقتصاد القومى كما انها تضم قطاعا عريضا من العاملين يضم اكثر من ٣ ملايين عامل مشيرا إلى ان دعم تلك الصناعة وهذا القطاع لن يتحقق الا بتدخل الدولة لدعم هذه المشروعات من خلال اجراءات حاسمة وسريعة تبدأ بتمويل المشروعات وبفائدة تتناسب مع الظروف الاقتصادية والركود فى الاسواق وظروف المستثمر الصغير.. وتنتهى بمرحلة التسويق والتى تمثل اهم مراحل الانتاج وتمثل العقبة الرئيسية التى تواجه المشروعات الصغيرة وتحد من انطلاقها.

ويضيف د. حاتم القرنشاوى ان المشروعات الصغيرة تحتاج إلى سرعة اصدار قانون المشروعات والصناعات الصغيرة الذى انتهت الحكومة من اعداده تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب ويجب ان يتضمن هذا القانون تيسيرات وتسهيلات و حوافز لتلك المشروعات واهم المواد والبنود التى يجب ان يشملها القانون الجديد اقرار اعفاءات ضريبية حقيقية وكبيرة لتلك المشروعات حتى تستطيع الصمود فى سوق المنافسة وفتح اسواق جديدة فى الخارج لزيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة.

ويطالب بدراسة كل قطاع من قطاعات المشروعات الصغيرة على حدة ودراسة مشاكله وطرق الحل وتكاليفها والجدوى من ذلك مؤكدا ان تحقيق اى زيادة فى الصادرات او تقدم صناعى يجب ان يكون من خلال دعم وتنمية الصناعات الصغيرة اولا.

اما د. محمود صادق استاذ الاقتصاد والمشروعات الصغيرة جامعة حلوان فيؤكد على ان المشروعات الصغيرة تحتاج إلى مشروع قومى لحل مشاكلها ودعمها ليس لانها تساهم فى حل مشكلة البطالة وتستوعب مئات الآلاف من الشباب فحسب.. بل لانها صناعة تساهم باكثر من ١٠٠ مليار جنيه فى الناتج القومى والجدوى من ذلك مؤكدا ان تحقيق اى زيادة فى الصادرات او تقدم صناعى الصناعات الصغيرة كثيرة و متعددة ومتشابكة تتداخل فيها وزارات وهيئات كثيرة ويجب توحيد الجهات التى يتعامل معها المستثمرون الصغار حتى لا يتوه المستثمر الصغير بين الهيئات الحكومية لانهاء اجراءات الترخيص او طلب التمويل وغيرها من المطالب الكثيرة.

ويتفق معه فى الرأى د. محمد يوسف استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ويؤكد على ضرورة ان يشمل قانون الصناعات الصغيرة الذى تم اعداده انشاء هيئة تتبع رئيس الجمهورية للاشراف على الصناعات الصغيرة وتكون من بين مسئولياتها حل مشاكل المشروعات الصغيرة ودراسة احتياجات الاسواق الخارجية وتسويق المنتج المصرى فى الخارج فهناك دول اخرى سبقتنا منها الصين والمانيا التى تمثل الصناعات الصغيرة فيها اكثر من ٦٠٪ من صادراتها للعالم..مؤكدا اننا لدينا البنية الاساسية التى تؤهلنا إلى ان تقوم الصناعات الصغيرة فى مصر بالمنافسة فى الاسواق الخارجية.

جريدة أخبار اليوم ٢٠٠٣/١١/١